



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التضخم السكاني والتحوُّلات الديمغرافية في العراق: تحدُّ للأمن الإنساني ومدخل لزراعة الاستقرار السياسي والمجتمعي

فيصل عبداللطيف ياسين



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التضخم السكاني والتحوّلات الديمغرافية في العراق: تحدّي للأمن الإنساني ومدخل لزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي

فيصل عبداللطيف ياسين *

مقدمة

يُعدُّ التضخُّم السكاني وزيادة المضطّرة في عدد الولادات من أصعب التحديات التي قد تواجه أي بلد من بلدان العالم خاصة في البلدان النامية، والتي تعاني -غالباً- من مشاكل بنوية سياسية، وأمنية، واقتصادية يرافقها عجز مؤسّساتي عن صوغ سياسات عامة، وإستراتيجيات تنموية واقتصادية من شأنها استيعاب متطلبات الكتلة البشرية المتنامية فيها وضغوطها.

يُعدُّ العراق أحد هذه الدول التي تواجه تحدياً وخطراً حقيقياً أنياً وعلى المدى المتوسط والبعيد؛ ناتج من ارتفاع معدّلات الإنجاب والخصوبة بين سكانه، إذ يضغط نمو السكان متسارع الوتيرة في العراق على البنى التحتية المتداعية، وعلى الموارد الطبيعية المتناقصة.

ويُعبّر الأمن الإنساني بتأمين الحياة الكريمة، والحاجات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبيئية، والغذائية الأساسية للفرد؛ ولارتباطه بالتنمية البشرية، والنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي¹، إذ يُعدُّ التضخُّم السكاني في العراق أحد أبرز التحديات التي يواجهها الأمن الإنساني في العراق في الوقت الراهن، وفي المستقبل القريب.

1. يُعدُّ مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة نسبياً في حقل الدراسات السياسية والاقتصادية التنموية، إذ شاع تداوله في العقد الأخير من القرن الماضي، وقد جعل هذا المفهوم من أمن الإنسان والمجتمع أولوية خلافاً للمفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على التحديات التي تحدّد الأمن المادي للدول ونظمها السياسية. لمزيد حول التأصيل النظري لمفهوم الأمن الإنساني ينظر: خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص. 523-530، <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2012/a/523-550.pdf>، & كامل علاوي كاظم، تحليل الأمن الإنساني في العراق، رواقات، العدد 1، أيلول 2019، ص: 71-79، <<https://bit.ly/3mVyOV3>>.

ولا تتبع مخاطر التضخم السكاني من الزيادة في أعداد السكان وحدها، إذ تفاقم مشكلة زيادة نسبة الفئة العمرية الشابة التي تتراوح أعمارها بين الخمس عشرة والأربع وعشرين سنة، وانعدام سبل استيعابهم في منظومة الإنتاج الاقتصادية المشوهة أصلاً، والاستجابة إلى تطلعاتهم، تناقش هذه الورقة أبعاد التضخم السكاني في العراق وآثاره، وكيفية إسهام زيادة أعداد الفئات العمرية الشابة تحديداً في خلق تحديات اقتصادية ومجتمعية جديدة، ومفاقماتها وتفاعلها مع التحديات والاعتلالات القائمة.

أولاً: واقع التركيبة السكانية والتحوُّلات الديمغرافية في العراق

يبلغ عدد نفوس سگان العراق حالياً ما يقارب الواحد وأربعون مليون نسمة، وتُشير التقديرات إلى احتمال أن يصل عدد سكان العراق إلى حدود الخمسين مليون نسمة بحلول سنة 2030. إذ يزداد النمو السكاني في العراق بنسبة بلغت (2.55) سنوياً، وطبقاً لهذه النسبة فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان العراق في السبعة وعشرين سنة المقبلة؛ ليتخطى عتبة الثمانين مليون نسمة مع حلول العام 2050²، فمعدلات الخصوبة في العراق تقدَّر بـ(3.6) طفل لكل امرأة وفق أرقام البنك الدولي وهي نسبة عالية إذا ما قُورنت بمثيلاتها في من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا³، والتي تبلغ نسبة الولادات فيها (2.5) طفل لكل امرأة وفق تقديرات سنة 2019، فيما يبلغ معدل الخصوبة اللازم للإحلال السكاني على مستوى العالم، أي: نسبة الولادات اللازمة للإبقاء على نمو سكاني ثابت هو (2.1) ولادة حية لكل امرأة قادرة على الإنجاب⁴.

أمَّا بقدر تعلق الأمر بالتركيبة السكانية لسكان العراق من حيث الجنس، فأعداد الذكور والإناث تقف متقاربة بزيادة طفيفة للذكور وفق تقديرات سنة 2021، في حين تسجّل التركيبة السكانية من حيث الفئات العمرية تفوقاً مطلقاً للفئة من عمر (29-5) سنة، والتي يتجاوز

2. للاطلاع على الأرقام والمؤشرات أعلاه، ينظر: الموقع الرسمي لجهاز الإحصاء المركزي التابع لوزارة التخطيط العراقية،

<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2012/a/523-550.pdf>

3. الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة الأنترنت

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=IQ>.

4. Pourreza, A., Sadeghi, A., Amini-Rarani, M. et al. Contributing factors to the total fertility rate declining trend in the Middle East and North Africa: a systemic review. J Health Popul Nutr 40, 11 (2021). <https://doi.org/10.1186/s41043-021-00239-w>.

مجموع أعدادها العشرين مليون نسمة، أي: نصف نفوس العراق تقريباً، ممّا يجعل العراق أحد أكثر المجتمعات الفتية في المنطقة والعالم⁵.

فيما يبين المؤشّر السكاني من حيث البيئة والتوزيع الجغرافي أنّ غالبية سكان العراق يقطنون المناطق الحضرية بنسبة تصل إلى (70%)، يقابلها حوالي (30%) من السكان يتوزعون على المناطق الريفية في عموم العراق. تحتلُّ بغداد المقدمة من ناحية الكثافة السكانية؛ إذ يتركز فيها غالبية النقل السكاني بواقع ثمانية ملايين وسبعمئة وثمانين ألف نسمة، ثم محافظة نينوى والتي يبلغ عدد سكانها حوالي أربع ملايين نسمة⁶.

ويمكن الاستنتاج من المؤشرات أعلاه أنّ اهم ملامح الاتجاهات الديمغرافية في العراق هي نسبة النمو السكاني السنوي المرتفعة جداً بمقاييس المنطقة ودول العالم المتقدم، وكذا الارتفاع الكبير في أعداد الفئات العمرية الشابة، مع تركيز سكاني كبير في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية⁷.

ثانياً: انعكاسات الزيادة السكانية على الاستقرار الاجتماعي والأمني في العراق

يمثّل امتلاك أي أمة من الأمم كتلةً سكانيةً فنيةً أحد مصادر القوة لهذه الأمة؛ بشرط أن تكون هذه الفئة العمرية من السكان متمكنة، وتتمتع بصحة جيدة، وتعليم عصري، ومهارات، ودرية عالية، يرافق ذلك وجود اقتصاد حيوي منتج يستوعبها، ويستفيد من طاقاتها وإنتاجيتها وقدراتها⁸، لكن عوامل استثمار الثروة البشرية وتوظيفها هي إمّا غائبة، أو معدومة، أو مشوهة قدر تعلق الأمر بالوضع العراقي.

5. الموقع الرسمي لجهاز الإحصاء المركزي، وزارة التخطيط العراقية.

6. المصدر السابق.

7. يُعزى أهم أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة في العراق إلى الزواج المبكر، وعدم اعتماد الفترات الصحية بين الولادات، وقلة الوقيّات بين الأطفال واستمرارية تدني مستوى تعليم المرأة، وقلة مساهمتها في سوق العمل. ينظر الوثيقة الوطنية للسياسات الإسكانية 2014، المجلس الأعلى للإسكان، ص: 12، <https://bit.ly/3oNk7Vd>.

8. تمثّل مرحلة التحول الديمغرافي في حياة الأمم والتي ترجح فيها نسبة القوى الشابة المعيلة على حساب الشرائح المعالة (المسنين والأطفال) فرصة للدول لتحقيق ما يعرف بالعائد الديمغرافي، والذي يوفر لهذه الأمم مزايا هامة مثل اليد عاملة ورأس مال بشري والادخار، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هذه النافذة الديمغرافية الناتجة من التحول السكاني تضيق بمرور الزمن، ولا يمكن الاستفادة من عوائدها من دون توفير بيئة ملائمة في مجالات عديدة أهمها مجالي الحوكمة، والبنى التحتية. انظر: الاستفادة من العائد الديمغرافي، نشرة التنمية الاجتماعية، العدد 2، المجلد 6، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، 2017.

<https://www.unescwa.org/publications/harnessing-demographic-dividend-social-development-bulletin-vol-6-no-2>

أضحت الزيادة السكانية في العراق عبئاً وسبباً ونتيجةً ومدخلاً لعددٍ من المشاكل والتحديات البنيوية التي تواجه البلد، وقد وقفت السياسات العامة التي صاغتتها الحكومات العراقية المتعاقبة في السنوات الماضية عاجزةً عن تحسين الخصائص السكانية لمواطنيها، عن طريق الاستجابة للمتطلبات المجتمعية الأساسية في مجالات السكن، والرعاية الصحية، والتعليم، وخلق فرص العمل، ومكافحة الفقر، وتحسين مستويات المعيشة عموماً، لذا -من الواضح- أصبح تسارع النمو السكاني مشكلةً مركبةً تغدّي الأزمات، والاختلالات القائمة في العراق، مثل: عدم قدرة المنظومة الاقتصادية وسوق العمل العراقي على استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب، فضلاً عن تلبية احتياجات هؤلاء الشباب وطموحهم وتطلعاتهم، ويمكن تتبّع أهم نتائج زيادة الكتلة البشرية وآثارها، والازدياد المضطرد في أعداد الفئات العمرية الشابة على الواقع العراقي عن طريق تتبّع انعكاساتها على مؤشرات التنمية الإنسانية الصحية والتعليمية والبيئية والضغط الذي تسببه على البنى التحتية المادية المتهاكلة والموارد الطبيعية التي أضحت تتناقص وتفقد من قيمتها مع مرور الزمن.

فضلاً عن أنّ بيان النتائج المترتبة على تبعات انسداد آفاق المستقبل أمام الأعداد المهولة من البشر، والذي يشكّل الشباب الجزء الأكبر منهم سيقود -حتماً- إلى دفع كثير منهم إمّا للانضمام إلى الفصائل المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، أو اتخاذ مسالك خطيرة للهجرة غير الشرعية، وما يؤديه ذلك من تهديد للأمن والسلم المجتمعين، وما فيه من تبيد وهدر لأحد أهم عناصر الثروة البشرية في البلاد.

أ. الضغط على البنى التحتية المتهاكلة

ساهمت عقود من الحروب والعقوبات والصراع الداخلي والفساد والنهب المنظم في تهالك البنية التحتية المادية في العراق بدءاً بشبكات الطرق، والموانئ، والكهرباء، والاتصالات، والمؤسسات الصحية، ومحطات تحلية المياه، وشبكات الصرف الصحي. تُشيرُ التقديرات التي وضعها بعض الخبراء إلى أنّ حصة الفرد العراقي من البنى التحتية اليوم وفي ظل التطورات الديمغرافية الحاصلة والزيادة السكانية تبلغ خُمس حصة ما كان يحصل عليه الفرد من تلك البنى عشية الحرب العراقية الإيرانية مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي، والتي بلغت تكلفتها في ذلك الوقت حوالي (35) مليار دولار، أي: إنّ العراق بحاجة إلى ما يقارب من (250) مليار دولار من الاستثمارات في هذا

القطاع للعودة إلى المستوى نفسه الذي كانت تتمتع به قبل أربعة عقود من الزمن⁹.

زُدَّ على ذلك كلفة إعادة إعمار البنى التحتية التي تضرَّرت إبَّان العمليات العسكرية الناجمة عن حرب تحرير المدن التي احتلَّت من قبل تنظيم «داعش» للمدَّة من 2014 وحتى 2017، والتي قدَّرتها الحكومة العراقية فُيَّبل مؤتمر إعادة الإعمار العراقي في الكويت سنة 2018 بثمانية وثمانين مليار دولار¹⁰.

سيولُّد الارتفاع في حجم السكان إرباكاً ونقصاً في الخدمة المقدمة؛ ممَّا يزيد الأمور سوءاً؛ لأنَّ الخدمات المقدمة أصلاً تعاني من تردِّي ونقص كبيرين حين مقارنتها بالمعايير الدولية، أو حتى حين المقارنة بدول الجوار، فعلى سبيل المثال؛ بلغ استهلاك الفرد الواحد في العراق من الطاقة الكهربائية في عام 2011 حوالي (1.340) (ك. و. س)؛ في حين كان عدد السكان حوالي (33.338) مليون نسمة، وبحساب حجم الزيادة السكانية منذ عام 2011 ولغاية عام 2020 والبالغة حوالي سبع ملايين نسمة؛ يمكن تلمُّس الضغط الكبير على محطات الإنتاج والنقل والتوزيع والذي أدَّى بدوره إلى انخفاض حصة الفرد العراقي بصورة كبيرة، وتراجع في ساعات التجهيز اليومية¹¹.

كما تلقي الزيادة السكانية والتغيرات الحاصلة في التركيبة السكانية بأعبائها على قطاع حيوي آخر، والذي يعاني أصلاً منذ عقود طويلة ألا وهو القطاع الصحي. تعني الزيادة في أعداد السكان زيادة تلقائية في حجم الطلب على الخدمات الصحية، وفي العراق اليوم تغطي خدمات الصحة ما نسبته (33%) من السكان، أي: إنَّ (67%) من السكان هم من دون خدمات صحية، بمعنى آخر هناك (26) مليون عراقي من دون رعاية صحية¹².

9. مظهر محمد صالح، جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، 22 أيلول 2012،

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214677838258.pdf>

10. Frank R. Gunter، «Rebuilding Iraqs Public Works Infrastructure Following the Defeat of ISIS»، Foreign Policy Research Institute. November 2018، p. 5، < <https://www.fpri.org/article/2018/11/rebuilding-iraqs-public-works-infrastructure-following-the-defeat-of-isis/>>،

11. أحمد جاسم محمد المطوري، وأحمد جبر سالم، الطرق المقترحة لتمويل قطاعات البنية التحتية في العراق، 2015، ص. 30، <https://bit.ly/39kcEnJ> بحث منشور على شبكة الإنترنت،

12. ينظر، خضير عباس أحمد الندواوي «الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، 7 ديسمبر 2020، ص. 11، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4863>

ويعاني العراق عجزاً وتراجعاً واضحاً في إمكانياته الصحية من حيث عدد الأطباء والمراكز الصحية، وأطباء الأسنان، والمرضين، وعدد الأسرة والمستشفيات نسبةً إلى عدد السكان إذا ما قُورنت بمثيلاتها في دول المنطقة¹³، إذ يبلغ عدد الأسرة في المستشفيات العراقية (1.2) لكل ألف نسمة، يقابله نقص في عدد الأطباء الذي يبلغ (0.83) لكل ألف نسمة، وهو رقم أقل بكثير إذا ما قُورنَ بدولة الأردن المجاورة للعراق، والتي يبلغ عدد الأطباء فيها (2.3) طبيب لكل ألف نسمة¹⁴، ومع بلوغ عدد نفوس العراق حوالي (44) مليون نسمة بحلول عام 2025 سترتفع معدلات العجز في الإمكانيات الصحية لتصل إلى (387) مستشفى، و(140273) سرير، و(125858) طبيب¹⁵، ولعل انتشار وباء كورونا في العام الماضي كشف بوضوح محدودية قدرات القطاع الصحي العراقي، وكيف أنهك الفساد المستشري، والإهمال قدرة هذا القطاع على احتواء الوباء، واستيعاب أعداد كبيرة من المصابين والمرضى، فالمستشفيات والمراكز الصحية التي وفرتها السلطات لإيواء المرضى المصابين بفيروس «كورونا»، ومرافقيهم افتقدت لأيسر مقومات الأمانة والسلام وتسيبت بكوارث إنسانية تمثلت باحتراق مراكز العزل الصحي في محافظتي بغداد والناصرة مخلّفة أعداد هائلة من الضحايا¹⁶.

إنّ أكثر آثار الزيادة السكانية في العراق وضوحاً يمكن تلمسها في الأزمة الحادة التي يعانيها

13 . يمتلك العراق 2808 مركز صحي شامل، 1353 منها مراكز أولية رئيسة، و 1455 مراكز أولية فرعية، ويعمل 719 مركز في مجال تنظيم الأسرة ، و 118 مركز مختص بصحة الأسرة، فضلاً عن 54 مركزاً تخصصياً للأسنان. انظر: أحمد خضير حسين، واقع الأمن الصحي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص. 11، <https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/05/984y8tg4.pdf>.

14 المصدر نفسه، ص. 11.

15. وفقاً لمتوسط المعايير الصحية لدول الرفاه يحتاج كل مليون نسمة إلى 15 مستشفى، أي: إنّ العراق بحاجة إلى ما يقارب 600 مستشفى لتسد احتياجات مواطنيه البالغين حوالي 40 مليون نسمة، ويمتلك العراق الآن 237 مستشفى، فإنّ نسبة العجز القائمة تصل إلى 363 مستشفى. وترداد هذا النسبة طردياً مع كل زيادة سكانية يقابلها التلكؤ والتأخير في تشييد مستشفيات إضافية تتناسب مع ازدياد أعداد نفوس العراق. عباس كاظم الدعيمي، الواقع الصحي في العراق بالمقارنة مع دول الرفاه، مركز صنع للدراسات الدولية والإستراتيجية، 5 تموز 2020، <https://makingpolicies.org/ar/posts/ThehealthinI-raq.php>

16. مصعب الألوسي، النظام الصحي في العراق: علامة أخرى على دولة متداعية، منتدى فكرة، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 15 تموز 2021،

قطاع الإسكان العراقي، فقد أسهم التضخم السكاني مع عقود من غياب التخطيط العمراني، ومحدودية الإنجاز في قطاع المشاريع الإسكانية وعدم القدرة على إيصال الخدمات الأساسية من كهرباء، وطرق، ومجاري بعيداً عن مراكز المدن في خلق أزمة سكن خانقة تجسّدت بالارتفاع غير مسبوق في أسعار العقار، والذي يرحّج أن يكون احد مسبباته هو دخول عمليات غسيل الأموال ضمن قطاع العقارات¹⁷.

ولقد عمقت موجات النزوح القسري الناجمة من العمليات العسكرية في المدن التي تضرّرت بفعل احتلالها من قبل تنظيم «داعش»، وموجات النزوح المستمرة من الريف من أزمة السكن في العراق¹⁸. تشهد مراكز المدن في العراق اليوم زيادةً غير مسبوقة في الانشطار السكاني، وارتفاع معدل الإشغال السكني في الوحدة السكنية نفسها، إذ تضطر الأسر العراقية إلى مشاركة دور سكنها مع أبنائها، أو تقسيم الدور السكنية إلى وحدات سكنية صغيرة؛ ممّا أدّى إلى زيادة الضغط على البنى التحتية القائمة المتهاككة في معظمها.

وتسببت أزمة السكن الحادة في العراق بانتشار العشوائيات في داخل مراكز المدن، وفي أطرافها، والتي شوّهت النسيج الحضري والعمراني في هذه المدن وأفرزت اعتلالات اجتماعية كثيرة كارتفاع نسبة الجريمة في أوساطها؛ لأنّها تمثّل بؤراً مستدامةً للفقر، ووفقاً لتقديرات سنة 2017 فقد بلغت أعداد المساكن العشوائية في عموم العراق (521974) مسكن، معظمها في مدينتي بغداد والبصرة، وبنسبة قدرها (16.5%) من مجموع المساكن في العراق، ومع عدم وجود إحصائيات دقيقة لنسبة العجز السكاني في العراق، إلا أنّ خطة التنمية الوطنية 2018-2022 الصادرة من وزارة التخطيط العراقية أشارت إلى بلوغ هذه النسبة في نهاية عام 2015 مليونين وخمسمائة ألف وحدة سكنية، يتركز نصفها في محافظتي بغداد وبنينوى¹⁹.

17. أزمة السكن في العراق: السعي إلى حلول بمبادرات دولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص. 3-4.

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/06/878yuh.pdf>

18. يتركز غالبية سكان العراق في المناطق الحضرية والمدن بنسبة (70%)، يقابلها (30%) يسكنون في الأرياف. الموقع الرسمي لجهاز الإحصاء الوطني التابع لوزارة التخطيط.

19 خطة التنمية الوطنية، وزارة التخطيط العراقية، ص 175، <https://bit.ly/3tZfHv6>.

أصبح قطاع التعليم بمراحله كافة - هو الآخر - رازحاً تحت وطأة متطلبات ضغط النمو السكاني للفئات العمرية ضمن سن التعليم، والذي يتفاعل مع غياب أي صورة من صور التحديث والاستثمار في مجال البنى التحتية للمنشآت التربوية، فالإحصائيات السكانية تُشير إلى تشكيل نسبة السكان من هم في الأعمار الموازية لمراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والإعدادي والجامعي والتقني (47%) من مجموع السكان، وهي نسبة كبيرة جداً تشكّل عبئاً وتحدياً لقدرات المؤسسات التعليمية المعنية على استيعاب هذه الأعداد²⁰، ومع التقدّم الملحوظ الذي شهده العراق في مستويات التحاق الطلبة بالتعليم الابتدائي في السنوات القليلة الماضية، إلا أنّ تزايد أعداد الطلبة خلق تحديات جديدة تتعلق بتوفير موارد كافية للأعداد المتنامية من الطلاب، فالنمو السكاني الكثيف قابله عجز كبير في أعداد أبنية المدرسية، وعدم أهلية الموجود منها، فضلاً عن قلة أعداد الكوادر التعليمية المؤهلة²¹.

إذ تُشير الأرقام الواردة في خطة التنمية الوطنية 2018-2022 إلى بلوغ العجز في الأبنية السكنية (6484) بناية، يزداد على الرقم السابق (1380) بناية مدرسية تضررت جزئياً أو كلياً بفعل الأعمال الإرهابية، ومن الطبيعي أن تؤدي قلة الأعداد في الأبنية المدرسية إلى اكتظاظ في أعداد الطلبة في الصفوف المدرسية بمعدلات مرتفعة لتصل إلى (37) طالباً في الصف الواحد في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية، في حين يزداد هذا المعدل في الصفوف المتوسطة ليلعب (41) طالباً في الصف الواحد في المدارس المتوسطة²².

وأمام التلكؤ الحاصل في نسب إنجاز بنايات مدرسية جديدة أو حتى استكمال ما هو قيد الإنشاء منها لجأت السلطات إلى تبني حلول مؤقتة، وغير عملية كالازدواجية في الدوام، وزيادة الصفوف «الكرفانية» في المدارس ذات الكثافة العالية في أعداد التلاميذ، وبناء المدارس «الكرفانية»

20. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق: المركز والإقليم (للسنوات 2011-2020)، نيسان 2021، ص. 12
<https://bit.ly/2Z391Rx>

21. من مجموع 14، 615 مدرسة عامة في العراق فإن 6، 230 مدرسة بحاجة إلى إعادة تأهيل في حين أن 1، 972 من هذه المدارس غير صالحة للدراسة ما يمثل (42.6%) و (13.5%) من إجمالي عدد المدارس على التوالي، أي: إنّ مدرسة واحدة من بين كل مدرستين إنّما تتطلب إعادة تأهيل أو تعُد غير مؤهلة. ينظر، "تكلفة ومنافع التعليم في العراق: دراسة تحليلية حول قطاع التعليم وإستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم"، تقرير صادر عن منظمة اليونسيف/ العراق، أغسطس 2017، ص. 39،

<<https://www.unicef.org/iraq/media/256/file/Cost%20of%20Education%20.pdf>

22. خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر ذكر سابقاً، ص 216-215.

في أطراف المدن²³، وقد بلغ الازدواج الثنائي (6373) مدرسة، في حين وصل الازدواج الثلاثي إلى (961) مدرسة²⁴، كما أنّ الزيادة في أعداد الطلبة لم يقابلها زيادة في أعداد المعلمين بمختلف المراحل الدراسية؛ فقد ارتفعت نسبة الطلبة إلى المعلمين بمعدل (20) طالباً لكل معلم في المدارس الابتدائية، وحوالي (17) معلم لكل طالب في المدارس المتوسطة والإعدادية وفقاً لتقديرات سنة 2016²⁵.

وأخيراً، لا يختلف المشهد كثيراً في سائر مفاصل البنى التحتية في العراق ذات التماس المباشر بالحياة اليومية للسكان، مثل: (الطرق، والجسور، ومحطات معالجة المياه، وشبكات تصريف المياه، وشبكات الاتصالات، والأنترنت) والتي يزداد الضغط عليها بفعل الزيادة السكانية، فنسبة الطرق المعبدة وشبكات القطار والشوارع والجسور والأنفاق ومواقف السيارات لم يطرأ عليها تغييرات جذرية من عقود طويلة، فضلاً عن عدم وجود منظومة نقل متطورة مثل: (المترو، والترام).

ومع الطفرات المتسارعة في نمو السكان والزيادة في أعداد السيارات التي يمتلكها المواطنون؛ إذ أضحت المدن العراقية ذات الكثافة السكانية المرتفعة وعلى رأسها العاصمة بغداد التي تعيش حالة من الشلل الفعلي الناجم عن الاختناقات المرورية، وتكدّس السيارات في أوقات الذروة.

ب. رفع معدلات الفقر والبطالة والأمية

تغذّي معضلة التضخم السكاني في العراق، وتفاقم مشاكل أخرى يعاني منها البلد مثل: انتشار الفقر، والبطالة، والأمية، فالإيقاع المتسارع لنمو السكان يقلّل من فاعلية الحلول والسياسات التي تحاول السلطات العراقية إعمالها من أجل كبح هذه المشاكل وتطويقها، ويجعلها من دون أثر

23. إن كلاً من الدوام المتناوب والمدارس «الكرفانية» يزخران بعيوب ومساوئ كثيرة تتمثّل بالضغط الذي يسببه الدوام المزدوج على كل من الطلبة والمدرسين نتيجة لتقليص الوقت المخصص للدروس والفسح من جهة، ومن جهة أخرى عدم ملاءمة الهياكل «الكرفانية» للبيئة الدراسية السليمة من حيث ضيق المساحة والضوضاء وارتفاع درجات الحرارة وعدم توفر قاعات خاصة للرياضة والموسيقى والرسم والمختبرات وغياب المغاسل الصحية والماء الصالح للشرب. جبار سويس الذهبي، أزمة نقص الأبنية المدرسية -قراءة في فاعلية المدارس الكرفانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط،

./https://www.bayancenter.org/2018/04/4470

24. المصدر السابق، ص. 2015.

25. تكلفة ومنافع التعليم في العراق، منظمة اليونيسيف، ص. 40، مصدر دُكر سابقاً.

وجدوى حقيقيين، ويُعدُّ الفقر أخطر الظواهر فتكاً بحياة الشعوب لما له من تبعات تخريبية على البنية الاجتماعية؛ لأنه يكرِّس لواقع الإقصاء والتهميش ويحط من قيمة الحياة الإنسانية.

وبقدر تعلق الأمر بمشكلة الفقر وعلاقتها مع نمو السكان في العراق، فإنَّ هذه المشكلة تأخذ أبعاداً «مalthوسية»^{26*} واضحة، إذ إنَّ معدلات نمو السكان تتسارع بوتيرة أكبر من قدرة موارد الاقتصاد العراقي وبنيته الحالية على الاستجابة لها، فإذا ما كان الفقر يُعرف بأنَّه عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية من غذاء، وملابس، وتعليم، وصحة، وسكن بصورة رئيسة، فإنَّ شرائح واسعة من سكان العراق تعاني من صعوبات في توفير هذه الاحتياجات، وهو ما تدل عليه جميع مؤشرات التنمية الإنسانية التي مرَّ ذكر قسم منها فيما تقدَّم²⁷.

ولقد ساهمت السنوات الطويلة من العقوبات، والحروب، والافتتال الأهلي، والنزوح الداخلي، والتهميش، وسوء إدارة الموارد، والثروات، والفساد، والأزمات الاقتصادية الدورية في رفع معدلات الفقر في العراق إلى مستويات عالية، لتصل معدلات الفقر إلى (22.5%) وفقاً للأرقام الواردة في إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للسنوات 2018-2022، وغالبية الفقراء في العراق هم من الأطفال، إذ تبلغ نسبتهم (57%) من المعدل الكلي للفقراء في البلاد²⁸.

وكان لأزمة تفشي وباء كورونا والأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط دوراً كبيراً في دفع كثير من الفئات الهشة في العراق إلى ما دون خط الفقر، وخصوصاً الأطفال، فقد سجَّلت دراسة صادرة عن وزارة التخطيط العراقية بالاشتراك مع البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ارتفاع نسبة الفقر إلى (31.7%) مقارنة بما كان عليه المعدل عام 2018²⁹.

26.* نسبة إلى الاقتصادي والديمقراطي الإنكليزي "توماس روبرت مالتوس" ونظريته في أنَّ النمو السكاني متكوّن في العادة أسرع من معدلات نمو الإنتاج الزراعي، ممَّا يخلق يخلق بدوره مشاكل اقتصادية خطيرة مثل: الفقر والجوع. انظر، مالتوس: اقتصادي أرقه التكاثر السكاني، شبكة الجزيرة، <https://bit.ly/3jDTTB5>.

27. خضير عباس أحمد النداوي «الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي»، مصدر دُكر سابقاً، ص. 5.

28. استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، وزارة التخطيط، كانون الثاني 2018، ص. 5 و ص. 37،

https://mnpd.gov.iq/assets/files/poverty/prs_ar_2018.pdf

29. تقويم اثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، وزارة التخطيط، البنك الدولي، منظمة الامم المتحدة للطفولة، تموز 2020 <https://uni.cf/3mU3nKF>

من جانب آخر، يضحّ النمو السكاني في العراق سنوياً أعداداً مهولةً من البشر، تنضمُّ إلى جموع القوى القادرة على العمل، والتي لا تجد لها مكاناً في منظومة الإنتاج، ففي العراق اليوم حوالي عشر ملايين نسمة والتي يبلغ متوسط أعمارها بين الخمس سنوات والأربع عشرة سنة، والمقدّر لها دخول سوق العمل العراقي في العشر سنوات المقبلة، هذه الجموع من البشر ستلتحق في المستقبل القريب بجيش من العاطلين الذين تبلغ نسبتهم اليوم وفقاً لتقديرات البنك الدولي (13.7%)³⁰.

لا تقلُّ مشكلة البطالة في العراق خطورةً عن مشكلة الفقر؛ لما لها من آثار اقتصادية، واجتماعية، وسياسية بالغة؛ فضلاً عما تمثّله من هدر في طاقات العنصر البشري، ومما يعقّد من مشكلة البطالة في العراق ويصعّب من إيجاد حلول لها هو الضعف في نشاط القطاع الخاص، والتكدّس الوظيفي في القطاع العام المترهّل، ومحدود الإنتاجية في الأساس، ويتمثّل الوجه الآخر من مشكلة البطالة في أنّ قسماً كبيراً من العاطلين عن العمل هم من الخريجين، وأصحاب التعليم الجامعي، والشهادات العليا، فأغلب هؤلاء الخريجين وتحديدًا خريجو الدراسات الإنسانية لا يمتلكون مهارات حقيقية يمكن الاستفادة منها، واستثمارها في سوق العمل، لكنّها جموع بشرية متعلمة على كلّ الأحوال. وتشعر بأنّ من واجب السلطة المركزية توفير وظائف لها ضمن الأجهزة الحكومية على وجه الخصوص، ولانعدام إمكانية استيعاب مخرجات التعليم السنوي التي قدّرت بحوالي (160) ألف خريج في سنة 2018³¹ في الوظائف الحكومية، إذ تتحوّل مطالب هذه الشريحة تدريجياً إلى مظالم وشعور دائمين بالغبن، ودافع للانخراط في أي حركة احتجاجية ومطلبية. يغدّي هذا الشعور الفساد الممنهج، وغياب العدالة، وتكافؤ الفرص، وقد كان ذلك جلياً في تظاهرات تشرين من سنة 2019، إذ كان الشباب الجامعي في قلب جمهور المتظاهرين وفي طليعتهم.

وأخيراً، تلتقي مشكلة البطالة والفقر مع مشكلة أخرى تعصف بالعراق، وتهدّد مستقبل أعداد كبيرة من سكّانه وهي مشكلة الأمية التي استطاع العراق في الماضي القضاء عليها، لتعود اليوم بصورة مقلقة، وللأمية تداعيات كبيرة تؤثّر كل مجالات الحياة من صحة، وعمل، ومشاركة في الحياة

30. الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة الانترنت،

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ>

31. مؤشرات التعليم، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية،

<http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31>

المدنية، ومواقف وآراء تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية، إذ تكون الأسر المتعلّمة ذات مساهمة أكبر في عمليات التنمية؛ لأنّ التعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخفيف من الفقر، وتحسين مستوى صحة الأفراد، والمساواة بين الجنسين، وضمان الاستقرار في المجتمع، وإشاعة السلم المجتمعي، ومنذ أواسط السبعينيات، وحتى نهاية الثمانينيات في القرن الماضي، إذ كان العراق قاطعاً شوطاً كبيراً في مجال محو الأمية، ورفع نسبة الالتحاق بالتعليم، واحتلال مراتب متقدمة في هذا المجال على صعيد الشرق الأوسط وغرب آسيا، وتدنت نسبة الأميين وغير المتعلمين فيه إلى (20%) بحلول العام 1987³²، لكن العقوبات الاقتصادية وما تلاها من حروب ونزاعات داخلية فاقمت من انتشار الأمية بين العراقيين، ورفعت من نسب التسرّب من الدراسة.

فقد دفعت العوامل الاقتصادية وانتشار الفقر كثيراً من الأطفال إلى ترك مقاعد الدراسة، والالتحاق بسوق العمل لمواجهة متطلبات العيش، وزادت نسبة التسرّب من المدارس؛ لزيادة أعداد الطلبة، وقلة الأبنية المدرسية، كما وُضِحَ ذلك فيما تقدّم، أمّا في المناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية سنة 2014 فقدّ فقَدَ كثير من الأطفال والشباب فرصة إكمال تعليمهم؛ ممّا جعلهم أكثر عرضة للاستبعاد، والفقر، وانضمّ قسم منهم إلى هذا التنظيم تحت تأثير الإغراء أو التهديد، سجّل العراق - في العام 2018 - أعلى نسبة أمية بين سكّانه؛ إذ بلغت هذه النسبة (31%) للفئة العمرية من (15-49)³³.

وتفاوتت هذه النسبة وفقاً للنوع الاجتماعي؛ إذ تركزت النسبة الأعلى من الأمية بين الفتيات والنساء، كما تزداد حدة الأمية في المناطق الريفية قياساً بالحوضر والمدن³⁴.

32 محو الأمية والتعليم غير النظامي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب يونسكو العراق،

<http://www.unesco.org/new/ar/iraq-office/education/literacy-non-formal-education/>

33 كامل علاوي كاظم، تحليل الأمن الإنساني في العراق، مصدر دُكر سابقاً، ص. 28.

34 أحمد خضير وآخرون، واقع الأمية في العراق: رؤى وسياسات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2 نوفمبر 2021، ص 5،

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/11/97yetg1.pdf>

ج. ضغط الكتلة السكانية على الموارد الطبيعية المتناقصة

تكاد تعتمد بنية الاقتصاد العراقي على مورد طبيعي واحد ألا وهو النفط، فعوائد الصادرات الخام لهذا المنتج ومشتاقته هي المصدر الرئيس والأساس؛ لتمويل الموازنات السنوية في العراق بشقيها الاستثماري والتشغيلي، وما دام النفط في أسوأ الأحوال مورداً مستنفداً، وفي أحسنها عرضة لتقلبات العرض والطلب العالميين، فسببى الاقتصاد العراقي هشاً؛ تتحكَّم به متغيرات خارجة عن السيطرة والتوجيه، وكما هو معروف فإنَّ بنية الاقتصاد تتحكَّم بطبيعة النشاط الاقتصادي السائد في أيِّ بلد من البلدان، لذا فقد جعلت الربعية النفطية وغياب مصادر التمويل الاقتصادي الأخرى من الدولة رب العمل الأكبر في الاقتصاد الذي تعتمد عليه شرائح كبيرة من السكان عن طريق ما يتلقوه من رواتب؛ سواءً للموظفين أم المتقاعدين أم المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية، وقد تضخمت الفئة التي تعتمد في معيشتها على الرواتب الحكومية إلى مستويات غير مسبوقة، حتى أضحي الجهاز الإداري في العراق من أضخم الأجهزة الإدارية على مستوى العالم بأعداد تزيد على الستة ملايين موظف ومتقاعد، تستنزف الرواتب المدفوعة لهم قسم كبير من تخصيصات الموازنة العامة يصل إلى (45%) من الإنفاق الحكومي السنوي³⁵، وتناسبت الزيادة في أعداد الموظفين الحكوميين مع الزيادة السكانية في العراق، إذ فشلت السياسات السابقة في خلق بيئة اقتصادية سليمة تحتوي القوى القادرة على العمل والفئات النشطة اقتصادياً.

ولم يعد سيناريو عجز الدولة عن تمويل الرواتب الضخمة لجهازها الإدارية مجرد فرضية مستقبلية يُتَّكهنُ بوقوعها، فقد عاش العراق بسبب الأزمة المالية التي ضربت العراق بفعل انخفاض أسعار النفط في العام الماضي حالة عجز عن تمويل هذه الرواتب وتعطيل مستمر عند وزارات عديدة في الإيفاء بمستحقات موظفيها من علاوات سنوية وترفيهات.

وتتلاقح أزمة النمو السكاني مع أزمة المياه، والجفاف، والتصحر التي يعاني منها العراق، فالعراق الذي اقترن الوجود الحضاري والاستيطان السكاني لأرضه بتدفق مياه دجلة والفرات، واستخدام مياههما للزراعة يواجه اليوم وفي المستقبل المتوسط تحدياً كبيراً يتمثل بإرواء مئات الملايين

35. Ali Al-Mawlawi, Public Sector Reform in Iraq, the Royal Institute of International Affairs, June 2020 <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2020-06-17-public-sector-reform-iraq-al-mawlawi.pdf>

من سكانه، وآلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية؛ وسط شحة وتراجع في منسوب المياه التي تصل إليه، فمع السياسات الممنهجة لتحويل أو خزن مياه منابع نهر دجلة والفرات عبر بناء سلسلة من السدود والخزانات من قبل تركيا وإيران وسوريا، فضلاً عن الهدر، وسوء إدارة الموارد المائية، والتغيرات المناخية التي تعصف بالبلاد، والمنطقة، وانخفاض معدل تساقط الأمطار في عموم البلاد، تراجعت مناسيب المياه في هذين النهرين؛ ومن ثمَّ تراجعت حصة العراق من الإطلاقات المائية، كما تراجعت معها نسبة المياه الجوفية المخزونة في باطن الأرض، إذ يصنّف العراق اليوم ضمن قائمة البلدان التي لديها خطورة عالية فيما يتعلق بالشح المائي ومخاطره، فقد بلغت درجة الإجهاد المائي في العراق (3.7) من (5) وفق مؤشر الإجهاد المائي³⁶.

وتراجع حجم الخزين المائي العراقي من (157) مليار متر مكعب إلى ما يقارب (50) مليار متر مكعب في سنة 2015. وتشير التقديرات إلى أنَّ معدل الإطلاقات المائية في نهر دجلة والفرات ستستمر بالتناقص والانحسار حتى يجمَّعاً تماماً بحلول سنة 2040، وفي ذلك الوقت من المقدر أن يتجاوز سكَّان العراق عتبة السبعين مليون نسمة³⁷.

من جانب آخر، فإنَّ ارتفاع التركيزات الملحية في مياه نهر دجلة والفرات إلى نسب مرتفعة بلغت (540) جزء بالمليون و(930) جزء بالمليون على التوالي؛ ممَّا أثَّرت سلباً على الأراضي الصالحة للزراعة، وعلى كفاءة الإنتاج الزراعي، ومن ثمَّ تهدد الأمن الغذائي لسكان البلاد، كما ازداد المعدل السنوي لسحب المياه الجوفية بنحو (1.472) مليار متر مكعب من أصل خزين المياه الجوفية الذي يبلغ (5.243) مليار متر مكعب³⁸.

يُفصح الواقع البيئي في العراق عن مخاطر ناجمة عن التغيُّر المناخي، والتصحر، وانحسار المساحات الخضراء، إذ تبلغ خسائر العراق السنوية من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التصحر

36. رحمة رياض، «كيف أسهمت الحروب والتغيرات المناخية في شح المياه في العراق؟»، 30 يوليو 2019،

<https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/how-did-wars-and-climate-change-contribute-to-water-scarcity-in-iraq/>.

37. Nadhir A. Al-Ansari، «Management of Water Resources in Iraq: Perspectives and Prognoses»، Scientific Research, Vol.5 No.8، https://file.scirp.org/Html/6-8101946_35541.htm (2013).

38. خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وزارة التخطيط العراقية، ص: 143-145.

وتعرية التربة (155 ميل)³⁹، فقد عصف الجفاف بالمسطحات المائية والأهوار في جنوب العراق، وقد أدَّى ذلك إلى نفوق الماشية مثل: الجاموس، والأحياء المائية، والأسماك، والطيور المهاجرة، فضلاً عن القصب؛ إذ تشكِّل هذه مجتمعة العمود الأساسي لحياة المئات من ساكني هذه المنطقة، فضلاً عن البعد البيئي للتراجع في الحياة في مناطق الأهوار، تسبَّب انحسار مياه الأهوار بموجات نزوح إلى المدن بحثاً عن مصدر معيشة مغاير في الغالب؛ لما عَهِدَ سَكَّان هذه المناطق العمل به لأجيال وسنوات عديدة، ومَّا تقدَّم يمكن ملاحظة الضغط الهائل على كلِّ من الموارد الطبيعية للعراق، والنظام البيئي فيه، والتي ستقف عاجزةً عجزاً مؤكِّداً في المستقبل المنظور عن إعالة احتياجات الكتلة البشرية المتسارعة النمو واستيعابها.

د. زعزعة السلم المجتمعي وتهديد الأمن المحلي والدولي

إنَّ أخطر ما يمكن أن يواجهه أي مجتمع من المجتمعات هو انسداده آفاق المستقبل، وشيوع نزعة الإحباط، وفقدان الأمل بين أفرادها، فقد ضاقت الخيارات المتاحة أمام الشباب العراقي اليوم وتقلَّصت؛ لتحقيق ذواتهم وتلبية طموحاتهم، وضمان حياة كريمة سوية لهم ولأسرهم، فالانحياز الاقتصادي والزبائنية السياسية، وسيطرة شبكات الفساد على ريع الدولة ومدخلاتها؛ كلُّها عوامل ساهمت في غلق سبل العيش الكريم أمام الشباب، ودفعهم إلى سلوك خيارات، ومسارات خطيرة تهدِّد وجودهم، وتهدِّد النسيج المجتمعي برمته، وتتعدَّى تأثيراته؛ لتهدِّد كلاً من الأمن الإقليمي والأمن الدولي، إذ من المقدرُّ أن يسهم تفاعل عملي البطالة والفقر وانحسار الفرص في جعل آلاف الشباب العراقي خزاناً بشرياً لعصابات الجريمة المنظَّمة، والمخدِّرات، والميليشيات المسلحة، والمجموعات الإرهابية، أو الالتحاق بقوافل المهاجرين.

ومن معالم هذا التدهور تحوُّل العراق بعد العام 2003 من معبر لتهرب المخدِّرات إلى مستهلك ومصنع كبير لها، ففي العام الماضي وحده، بلغت حصيلة المخدِّرات بمختلف أنواعها، والتي صادرتها الأجهزة الأمنية طنين، وتدخَّل المخدِّرات العراق من جميع منافذه الحدودية البرية والبحرية على حدِّ سواء، ومع عدم وجود إحصائيات دقيقة حول أعداد متعاطي المخدِّرات في العراق، إلا أنَّ الأرقام المتوفرة سجَّلت نسباً عاليةً جداً بلغت ثلاث آلاف و(3.551)، كانت أعلاها في البصرة

39. Ruth Sherlock, "In Iraq's famed marshlands, climate change is upending a way of life", NPR 7 November 2021, <https://www.npr.org/2021/11/07/1051468823/iraq-marshes-climate-change-cop26>

التي سجّلت (628)، وبنسبة زيادة سنوية في الأعداد تقرب من (212.25%)، أمّا أعلى أعداد المتهمين والموقوفين والمحكومين بقضايا تتعلق بالتجارة المخدّرات وتداولها؛ إذ سجلت في سنة 2018 نسبة بلغت (9.328)، فيما بلغت هذه النسبة (6.407) في عام 2019⁴⁰.

ولتفشيّ المخدّرات آثار اجتماعية، وأمنية، وصحية خطيرة على المجتمع، فضحايا الإدمان؛ فضلاً عن أنّ أفراد غير فاعلين في المجتمع هم أكثر ميلاً إلى استخدام العنف والجريمة، كما تتنامى حول تجارة المخدّرات عصابات الجريمة المنظمة، والتي تستقطب إليها الشباب العاطل، والفقير الطامح إلى تغيير واقعه، إذ توفر تجارة المخدّرات عوائد مالية ضخمة، ومدد زمنية قصيرة. من جانب آخر، يشكّل انتشار تجارة المخدّرات عبئاً وتحدياً أمنياً للدولة، تضطر بسببه إلى تعبئة موارد أمنية وعسكرية وبشرية ضخمة وتخصيصها لمحاربة عصابات المخدّرات، فضلاً عن الموارد المالية التي ينبغي توفيرها لمعالجة المدمنين، والمتعاطين في مصحات، وعيادات العلاجات النفسي والصحي محدودة الإمكانيات والقدرات.

وساهم فقدان الأمل بالمستقبل، والصعوبات المادية، والتردي في نوعية الحياة، وانعدام فرص العمل إلى دفع أعداد كبيرة من العراقيين إلى الهجرة خارج العراق، فقد شكّل العراقيون قسماً كبيراً من المهاجرين الذين نزحوا إلى أوروبا ضمن موجة هجرة ضربت القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ اجتاز عشرات الآلاف من الشباب والعوائل الحدود الدولية في رحلة مخوفة بالمخاطر من أجل الوصول إلى أوروبا في سنة 2015، ومع عدم وجود إحصائيات دقيقة لأعداد المهاجرين العراقيين، إلا أنّ بعض التقديرات تُشير إلى أن أرقام الذين نجحوا في الوصول إلى أوروبا في تلك السنة تراوح بين (100-120) ألف فرد، أي: ما يقارب (10%) من مجموع المهاجرين من مختلف الجنسيات⁴¹. وبالمقابل، يشهد العراق موجات دائمة من النزوح الداخلي والتي تتسبب بها الصراعات والاقتيال الأهلي من جهة، فضلاً عن موجات النزوح من المناطق الريفية إلى المدن والمدفوعة بالتدهور البيئي، وندرة المياه، وانعدام سبل العيش من جهة أخرى، ووفقاً لما رصدته بعض

40. غفران يونس، «المخدّرات المهرة إلى الداخل العراقي تفتلك بشبابه»، أُنذبتندنت عربية 21 نيسان 2021،

<https://bit.ly/3y4CxDF>.

41. «تدفقات الهجرة من العراق إلى أوروبا: الأسباب الكامنة وراء الهجرة»، منظمة الهجرة الدولية/ بعثة العراق، تموز 2016، ص. 11.

الدراسات، فإنّ معظم المهاجرين يستقرون في الأحياء الفقيرة، إذ خلقت هذه الأحياء أرضاً خصبة للتجنيد في الجماعات المسلحة، ونمو الشبكات الإجرامية، وبؤراً لانعدام الأمان، كما تتمحور في هذه الأحياء النزاعات القبلية، والبطالة، ونقص الخدمات، والاتجار بالمخدرات، والكحول، ومن ثمّ زاد هذا النوع من الهجرة التحديات في المناطق الحضرية، وأضعف من قدرات السلطات المحلية على إدارة طلبات السكان المتزايد على الخدمات وتلبّيتها⁴².

وتسبّب انعدام الأمن المعيشي بلجوء عديد من الشباب إلى الأنشطة غير المشروعة، وهو ما يوفّر وسيلة للجماعات المسلحة؛ لكسب الدعم، وتجنيد الأعضاء الجدد، على سبيل المثال، استخدم «تنظيم داعش» إبان سيطرته على مناطق واسعة في العراق، ونقص الغذاء والماء للحصول على الدعم في مجتمعات معينة في العراق مقابل تأمين سبل العيش والموارد وغيرها من الخدمات التي لا توفرها الدولة، بالمقابل في جنوب العراق، إذ يُعدّ التجنيد في الأجهزة الأمنية والفصائل المسلحة خياراً لكسب العيش لعديد من الأسر؛ بسبب التدهور البيئي، ونقص الفرص الاقتصادية⁴³، وبكل الأحوال، لا يُعدّ خيار العسكرة أمراً جيداً للتنمية.

ثالثاً: الاستنتاجات

1. يشهد العراق تضخماً هائلاً في عدد سكانه، وارتفاعاً عالياً في نسبة الولادات فيه قياساً بدول الجوار الإقليمي، والمعدلات العالمية.
2. من المرجح استمرار النمو السكاني، وارتفاع نسبة الولادات في العراق في المستقبل القريب والمتوسط.
3. للتضخم السكاني انعكاسات خطيرة على مختلف أبعاد الحياة في العراق، إذ يضغط النمو السكاني على الموارد الطبيعية المتراجعة باستمرار، وعلى البنى التحتية التي تعاني في الأساس؛ بسبب عقود من الصراع والإهمال، والفساد، والنهب المنظم.

42. إليزابيث آل روزفولد وآخرون، المناخ والسلام والأمن في العراق: ورقة حقائق، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، 5 نيسان 2022،

https://www.nupi.no/nupi_eng/Publications/CRISin-Pub/Climate-Peace-and-Security-Fact-Sheet-Iraq.

43. المصدر السابق.

4. عدم قدرة الاقتصاد العراقي بالبنية الحالية القائمة على الاعتماد التام على الربيع النفطي على مواكبة وتيرة النمو السكاني الحالي، وتأمين احتياجات الكتلة السكانية المتضخمة من فرص عمل، وأمن غذائي، ورعاية صحية وتعليم.
5. غياب الرؤية التنموية عن البرامج الحكومية عند التعامل مع القضايا المتعلقة بالسكان، وإهمال السكان، وتحسين خصائصهم بوصفه هدفاً أساسياً للتنمية.

رابعاً: التوصيات

1. رسم مسارات إستراتيجية اتجاه قضايا السكان تراعي التناسق بين النمو السكاني، والنمو الاقتصادي، والاجتماعي المستدام، وجعل تحسين الحياة لجميع السكان، وتحسين مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً هدفاً تسعى هذا الإستراتيجية لتحقيقه.
2. تفعيل سياسات التخطيط الأسري، وتحديد الإنجاب، والتوعية الأسرية بمخاطر الإنجاب المفرط بين العوائل الفقيرة، ومحاربة التقاليد، والأعراف الثقافية الغيبية المتعلقة بكثرة الإنجاب، وثقافة الزواج، والإنجاب المبكر ذو التأثيرات السلبية على صحة الأم والأبناء وتربيتهم.
3. توسيع برامج صحة التكاثر، والحقوق الإنجابية، والبرامج المتعلقة بتنظيم الأسرة، وخاصة بين سكان المناطق الريفية، وأحزمة المدن.
4. تفعيل عمل المجلس الأعلى للسكان، واللجنة الوطنية العليا للسكان، وصياغة سياسات سكانية ذات أهداف واضحة، وقابلة للتطبيق.

المصادر:

1. أحمد جاسم محمد المطوري، وأحمد جبر سالم، الطرق المقترحة لتمويل قطاعات البنية التحتية في العراق، 2015، ص ص. 1-38، بحث منشور على شبكة الإنترنت،

<https://bit.ly/39kcEnJ>

2. أحمد خضير حسين، واقع الأمن الصحي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص ص. 1-22،

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/05/984y8tg4.pdf>

3. أحمد خضير وآخرون، واقع الأمية في العراق: رؤى وسياسات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2 نوفمبر 2021، ص ص 1-14،

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/11/97yetg1.pdf>

4. أزمة السكن في العراق: السعي إلى حلول بمبادرات دولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص ص. 1-7،

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/06/878yuh.pdf>

5. إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، وزارة التخطيط، كانون الثاني 2018، ص ص. 1-115،

https://mnpd.gov.iq/assets/files/poverty/prs_ar_2018.pdf

6. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق: المركز والإقليم (للسنوات 2011-2020)، نيسان 2021، ص ص. 1-133،
7. الاستفادة من العائد الديمغرافي، نشرة التنمية الاجتماعية، العدد 2، المجلد 6، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، 2017،
<https://www.unescwa.org/publications/harnessing-demographic-dividend-social-development-bulletin-vol-6-no-2>
8. تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، وزارة التخطيط، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تموز 2020، ص ص. 1-33، <https://uni.cf/3mU3nKF>
9. جبار سويس الذهبي، أزمة نقص الأبنية المدرسية -قراءة في فاعلية المدارس الكرفانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، <https://www.bayancenter.org/2018/04/4470/>
10. خضير عباس أحمد النداوي «الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، 7 ديسمبر 2020، ص ص. 1-21،
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4863>
11. خطة التنمية الوطنية، وزارة التخطيط العراقية ، ص ص. 1-260،
<https://bit.ly/3tZfHv6>
12. خولة محي الدين يوسف، الأمن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص ص. 523-550،
<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2012/a/523-550.pdf>

13. رحمة رياض، «كيف أسهمت الحروب والتغيرات المناخية في شح المياه في العراق؟»، 30 يوليو 2019،

<https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/how-did-wars-and-climate-change-contribute-to-water-scarcity-in-iraq/>

14. عباس كاظم الدعيمي، الواقع الصحي في العراق بالمقارنة مع دول الرفاه، مركز صنع للدراسات الدولية والإستراتيجية، 5 تموز 2020،

<https://makingpolicies.org/ar/posts/ThehealthinIraq.php>

15. غفران يونس، «المخدّرات المهربة إلى الداخل العراقي تفتلك بشبابه»، اندبندنت عربية 21 نيسان 2021، <https://bit.ly/3y4CxDF>

16. كامل علاوي كاظم، تحليل الأمن الإنساني في العراق، رواقات، العدد 1، ايلول 2019، ص ص. 71-101، <<https://bit.ly/3mVyOV3>>

17. مالتوس: اقتصادي أرقّه التكاثر السكاني، شبكة الجزيرة، <https://bit.ly/3jDTTB5>

18. محو الأمية والتعليم غير النظامي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب يونسكو العراق، <http://www.unesco.org/new/ar/iraq-office/ed-ucation/literacy-non-formal-education>

19. مصعب الألوسي، النظام الصحي في العراق: علامة أخرى على دولة متداعية، منتدى فكرة، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 15 تموز 2021،

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aln-zam-alshy-fy-alraq-lamt-akhry-ly-dwlt-mtdayt>

20. مظهر محمد صالح، جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، 22 ايلول 2012،
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214677838258.pdf>
21. مؤشرات التعليم، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية،
<http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31>
22. الموقع الرسمي لجهاز الإحصاء المركزي التابع لوزارة التخطيط العراقية،
http://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=174&jsn_setmobile=no
23. الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة الإنترنت
<https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFR.T.IN?locations=IQ>
24. الوثيقة الوطنية للسياسات الإسكانية 2014، المجلس الأعلى للإسكان، ص ص.
<https://bit.ly/3oNk7Vd>، 1-29
25. اليزابيث آل روزفولد وآخرون، المناخ والسلام والأمن في العراق: ورقة حقائق، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، 5 نيسان 2022،
https://www.nupi.no/nupi_eng/Publications/CRISTin-Pub/Climate-Peace-and-Security-Fact-Sheet-Iraq
26. «تدفقات الهجرة من العراق إلى أوروبا: الأسباب الكامنة وراء الهجرة»، منظمة الهجرة الدولية/ بعثة العراق، تموز 2016، ص. 1-11
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM_Iraq_DTM-Migration_Flows_from_Iraq_to_Europe-Reasons_behind_migration_-_Arabic.pdf

27. «تكلفة ومنافع التعليم في العراق: دراسة تحليلية حول قطاع التعليم واستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم»، تقرير صادر عن منظمة اليونسيف/ العراق، اغسطس 2017، ص ص. 1-66

<https://www.unicef.org/iraq/media/256/file/Cost%20of%20Education%20.pdf>

1. Ali Al-Mawlawi, Public Sector Reform in Iraq, the Royal Institute of International Affairs, June 2020 <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2020-06-17-public-sector-reform-iraq-al-mawlawi.pdf>
2. Frank R. Gunter, “Rebuilding Iraq’s Public Works Infrastructure Following the Defeat of ISIS”, Foreign Policy Research Institute, November 2018, pp. 1-30, < <https://www.fpri.org/article/2018/11/rebuilding-iraqs-public-works-infrastructure-following-the-defeat-of-isis/>>،
3. <https://bit.ly/2Z391Rx>
4. Nadhir A. Al-Ansari, “Management of Water Resources in Iraq: Perspectives and Prognoses”, Scientific Research, Vol.5 No.8, https://file.scirp.org/Html/6-8101946_35541.htm
5. Pourreza, A., Sadeghi, A., Amini-Rarani, M. et al. Contributing factors to the total fertility rate declining trend in the Middle East and North Africa: a systemic review. J Health Popul Nutr 40, 11 (2021). <https://doi.org/10.1186/s41043-021-00239-w>

6. Ruth Sherlock, " In Iraq's famed marshlands, climate change is upending a way of life", NPR 7 November 2021, <https://www.npr.org/2021/11/07/1051468823/iraq-marshes-climate-change-cop26>